25 – الحالة المتعلقة بالعراق

خلال عام 2019، عقد المجلس أربع جلسات واتخذ قرارا واحدا بشأن الحالة المتعلقة بالعراق. وفي 21 أيار/مايو 2019، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى 31 أيار/مايو 2020، من خلال اتخاذ القرار 2470 (2019) بالإجماع. واتخذت جميع الجلسات التي عقدت في إطار هذا البند خلال الفترة قيد الاستعراض شكل إحاطات[506]. ولمزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك المشاركون والمتكلمون والنتائج، يرجى الاطلاع على الجدول أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى العراق والكويت في الفترة من 27 إلى 30 حزيران/يونيه 2019[507] .

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة عن الحالة المتعلقة بالعراق قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأبلغت الممثلة الخاصة في إحاطاتها الأربع[508] عن التقدم المحرز نحو تشكيل الحكومة، والتعيينات في المناصب العليا في الحكومة الاتحادية واللجان البرلمانية. وأفادت أيضاً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطة إعلامية إلى المجلس في بداية عام 2019[509] تقريرا عن الضربات الجوية العسكرية التركية في شمال العراق، بالقرب من الحدود بين العراق وتركيا. وقد أدانت السلطات في العراق الضربات الجوية باعتبارها انتهاكا لسيادته، في حين أصرت تركيا على أنها نُفذت ضد أهداف مرتبطة بحزب العمال الكردستاني. وأعربت الممثلة الخاصة عن أسفها للخسائر في أرواح المدنيين وسبل العيش، وقالت إن من المهم أن تعجل حكومتا البلدين بالجهود الرامية إلى حل هذه المسألة من خلال الحوار الثنائي.

وتناولت الممثلة الخاصة للأمين العام مواضيع أخرى تؤثر على الحالة في العراق، بما في ذلك الاتفاق بشأن تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة وإنشاء لجنة مشتركة رفيعة المستوى بين بغداد وإربيل. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، أعربت الممثلة الخاصة عن قلقها لأن الاتفاق لم يتجسد في صورة تقدم كبير ملموس على أرض الواقع[510]. وأبلغت الممثلة الخاصة كذلك المجلس عن الدعم الذي قدمته البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتعديلات التي أدخلت في تموز/يوليه 2019 على قانون الانتخابات لمجالس المحافظات. وفيما يتعلق بتلك التعديلات، شددت على أن بعض الأحكام تثير قلقا كبيرا، لأنها يمكن أن تحرم العديد من الناخبين المؤهلين من حقوق التصويت. وحذرت من أن شفافية ومساءلة المؤسسات والعمليات الانتخابية ليست مضمونة بما يكفي من أجل الانتخابات المتوقع إجراؤها في نيسان/أبريل 2020[511].

وفي الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في 3 كانون الأول/ديسمبر[512]، على خلفية الاحتجاجات والاضطرابات المدنية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2019 وما تلاها من استقالة رئيس الوزراء في أوائل كانون الأول/ديسمبر، لاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام أن السلطات لجأت منذ بداية المظاهرات إلى الاستخدام المفرط للقوة، وأنه على الرغم من إعلان الحكومة عن برامج إصلاح مختلفة لمعالجة قضايا مثل الإسكان والبطالة والدعم المالي والتعليم، فإن تلك البرامج يُنظر إليها غالبا على أنها غير واقعية. وذكرت أيضا أن التحقيق الذي أجرته الحكومة في أعمال العنف التي وقعت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر يُعتبر غير مكتمل، وإن كان خطوة إيجابية. وشددت على المسؤولية الجماعية التي تتحملها الطبقة السياسية برمتها لطرح حلول حقيقية.

وفي إحاطة أخرى، أثنت الممثلة الخاصة للأمين العام على قوات الأمن العراقية لشجاعتها في مواصلة ملاحقة فلول مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) في أعقاب هزيمته الإقليمية. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء المقاتلين واللاجئين العائدين من الجمهورية العربية السورية، من منظور الأمن والقدرات، ومن منظور حقوق الإنسان والحماية الإنسانية. وفي معرض إفادتها عن الجهود الإنسانية، أعربت عن شواغل إزاء استمرار نقص الموارد في كل من آلية التمويل لتحقيق الاستقرار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019. وأضافت أنه

(506) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(507) لمزيد من المعلومات عن بعثة المجلس إلى العراق والكويت، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(508) انظر S/PV.8462 و S/PV.8531 و S/PV.8606 و S/PV.8676.

(509) انظر S/PV.8462.

(510) انظر S/PV.8531 و S/PV.8606 و S/PV.8676.

(511) انظر S/PV.8462 و S/PV.8606.

(512) انظر S/PV.8676.

على الرغم من إعادة بناء المنازل والطرق والجسور وخطوط الطاقة الكهربائية، وعودة 4،3 ملايين شخص إلى ديارهم بفضل العديد من مساهمات الجهات المانحة، ما برح زهاء 1،6 مليون من المشردين داخليا ينتظرون بحرقة العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة[513].

وفي ما يتعلق بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، شددت الممثلة الخاصة على أن التقيد بمزيد من الاتساق بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة أمر في غاية الأهمية، حيث أن القيام بعملية محايدة وشفافة للمساءلة القضائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل تنظيم داعش سيكون أمرا أساسيا في إعادة بناء التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي[514].

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019[515]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة بشأن عمل اللجنة الثلاثية، التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتقدم المحرز في إعادة المفقودين في حرب الخليج عام 1991، بما في ذلك استرداد رفات كويتية لأول مرة منذ 14 عاما. وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس أساقفة إربيل إحاطة عن الاحتجاجات التي نظمت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، مشيرا إلى أنها تُظهر رفض أغلبية الشعب العراقي لهيكل البلد وحكومته ما بعد العام 2003.

وفي جلسات عقدت بشأن هذا البند في عام 2019، رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تشكيل الحكومة وجهود إعادة الإعمار الشاملة[516]. وأشاد الأعضاء أيضا بالحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لما تبديانه من تعاون وحوار بينهما[517] والتعيينات في المناصب العليا في الحكومة الاتحادية واللجان البرلمانية[518]، على الرغم من أن عددا من الأعضاء أعربوا عن قلقهم إزاء عدم وجود نساء في تلك المناصب[519]. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن دعمهم للبعثة ولحكومة العراق لمعالجة مسائل من بينها استمرار التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والمسائل الإنسانية المتعلقة بالمشردين داخليا[520]. وبالإضافة إلى ذلك، كرر عدة أعضاء دعمهم لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في الوقت الذي يواصل فيه القيام بعمله الحيوي لكفالة تحقيق العدالة للضحايا وفقا لالتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان[521]. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تأييدهم لحق الشعب العراقي المشروع في الاحتجاج السلمي، بينما أدان البعض أعمال العنف ضد المتظاهرين ودعوا جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس[522].

وفي 21 أيار/مايو 2019، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى 31 أيار/مايو 2020، من خلال اتخاذ القرار 2470 (2019) بالإجماع[523]. ورحب المجلس في القرار بالجهود التي تبذلها حكومة العراق من خلال برنامجها الحكومي الوطني للفترة 2018-2022 من أجل التصدي للفساد وتعزيز المؤسسات الحكومية التي تمتلك مقومات البقاء وتلبي الاحتياجات[524]. وقرر المجلس أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام للعراق والبعثة، مع مراعاة طلب حكومة العراق، بإعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومةً وشعباً، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والنهوض بالمصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية[525]. وقرر المجلس أيضا أن يقدم الممثل الخاص والبعثة المزيد من المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بجملة أمور منها الإجراءات اللازمة لعقد الانتخابات، ومراجعة الدستور، وإصلاح قطاع الأمن، والحوار والتعاون على

(513) انظر S/PV.8606.

(514) انظر S/PV.8462.

(515) انظر S/PV.8676.

(516) انظر S/PV.8462 (إندونيسيا والصين وجنوب أفريقيا)؛ و S/PV.8531 (بيرو)؛ و S/PV.8606 (الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وبيرو والاتحاد الروسي وبولندا).

(517) انظر S/PV.8531 (جنوب أفريقيا والصين).

(518) المرجع نفسه، (إندونيسيا)؛ و S/PV.8606 (الولايات المتحدة وبولندا).

(519) انظر S/PV.8606 (الولايات المتحدة وألمانيا والجمهورية الدومينيكية وبلجيكا والمملكة المتحدة).

(520) المرجع نفسه (الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

(521) انظر S/PV.8531 (ألمانيا وكوت ديفوار وجنوب أفريقيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والصين)؛ و S/PV.8606 (ألمانيا وكوت ديفوار وبيرو وفرنسا وإندونيسيا).

(522) انظر S/PV.8676 (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبيرو والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا وفرنسا وبلجيكا وبولندا وألمانيا).

(523) القرار 2470 (2019)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(524) القرار 2470 (2019)، الفقرة الرابعة من الديباجة.

(525) المرجع نفسه، الفقرة 2 (أ). انظر أيضا S/2019/414.

الصعيد الإقليمي، والمساعدة الإنسانية، وجهود إعادة الإعمار، وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني، ومعالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات طيلة فترة ولايتها، والمساعدة في كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات، وفي تعزيز حماية الطفل[526].

وفيما يتعلق بالعراق، نظر المجلس في التطورات التي حدثت في عام 2019 فيما يتعلق بمسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في إطار البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، كما نظر في التطورات المتعلقة بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"[527].

(526) القرار 2470 (2019)، الفقرة 2 (ب) إلى (و).

(527) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسمين 24 و 37.

الجلسات: الحالة المتعلقة بالعراق

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8462 13 شباط/فبراير 2019	التقرير الحادي والعشرون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2019/78)		العراق	الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	ستة من أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين	
	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2421 (2018) (S/2019/101)					
S/PV.8531 21 أيار/مايو 2019	التقرير الثاني والعشرون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2019/352)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/416)	العراق	الممثلة الخاصة للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	القرار 2470 (2019) 15-0-0
	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2421 (2018) (S/2019/365)					
S/PV.8606 28 آب/أغسطس 2019	التقرير الثالث والعشرون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2019/632)		العراق	الممثلة الخاصة للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ب]	
	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2470 (2019) (S/2019/660)					
S/PV.8676 3 كانون الأول/ديسمبر 2019	التقرير الرابع والعشرون المقدَّم من الأمين العام عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2019/865)		العراق	الممثلة الخاصة للأمين العام، والمراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، ورئيس أساقفة إربيل	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	
	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2470 (2019) (S/2019/903)					

(أ) إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت.

(ب) شاركت الممثلة الخاصة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من لاهاي.

(ج) شاركت الممثلة الخاصة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بغداد.